المحاضرة 02

علاقة علم العقاب بالعلوم الأخرى:

1-علاقة علم العقاب بالسياسة الجزائية

ان تحديد اساليب المعاملة العقابية (اساليب التفريد التنفيذي) (العقوبات والتدابير الاحترازية) بما يتفق مع السياسة العقابية، يعد من المواضيع التي يهتم بها ويدرسها علم العقاب، ومن هنا فان الباحث في السياسة الجزائية يستعين بما يقدمه علم العقاب من دراسات ونظريات علمية حول الجزاء الجنائي سواء ما تعلق منها بأغراضه او انواعه او طرق تنفيذه.

2 -علاقة علم العقاب بالعلوم الجنائية

يراد بالعلوم الجنائية العلوم التي تجعل من الجريمة والجزاء (العقوبات والتدابير) مدار لبحثها، وتتناول دراسة الظاهرة الاجرامية من مختلف جوانبها. ويعد علم العقاب أحد فروع العلوم الجنائية ذات الصلة الوثيقة بالقانون الجنائي وعلم الأجرام باعتباره يشترك معها في موضوع ابحاثه وفي غايته.

- **علاقة علم العقاب بالقانون الجنائي**: أن القانون الجنائي هو ذلك الفرع من القانون الذي يهتم بتحديد الأفعال الجرمية ويبين العقوبة التي تفرض لكل جريمة ويرسم الاجراءات التي تتبع في تعقيب المتهمين ومحاكمتهم ويوضح طرق الطعن بالأحكام وسبل تنفيذها بحق المحكوم عليهم، وبهذا فالقانون الجنائي يتضمن نوعين من القواعد: قواعد موضوعية ينظمها قانون العقوبات. وقواعد شكلية ينظمها قانون اصول المحاكمات الجزائية (الاجراءات الجزائية). اما علم العقاب فلا ينحصر نطاقه بقانون محدد، بل

يعتمد في ابحاثه على اسلوب المقارنة بين القوانين المختلفة من أجل التوصل الى افضل النظم التي ترشد المشرع الجنائي الى الحد من الجريمة.

وعليه يمكن القول بأن علم العقاب يرسى نظرياته بشكل مستقل عن قانون جنائي معين، وعندما يدرس قانون جنائي محدد فأنه يعين مواطن الضعف فيه ويحاول اصلاح الخلل الذي يعتريه(1). كما أن علم العقاب علم تجربي يقوم على الملاحظة لمدى نجاح اسلوب تنفيذ عقابي معين في الحد من الجريمة، هذا بينما القانون الجنائي يعتمد على المعيار الشكلي في تحديد ما يعد من الجرائم وبيان العقاب المقرر للفعل الجرمي.

وهذا يعني أن القانون الجنائي يحدد المعايير التي ينبغي أن ينظم وفقا لها نشاط الافراد كي يتجنبوا عقوباته اما علم العقاب فأنه يحدد المعايير التي ينبغي أن ينظم وفقا لها نشاط السلطات العامة في معاملة المحكوم عليهم كي يحقق تنفيذ العقوبات والتدابير الاحترازية الأغراض التي تستهدفها.

وعلى الرغم من ذلك فهناك مواضع للاتصال بينهما فعلاقة علم العقاب بقانون العقوبات تتمثل في كون قانون العقوبات هو الذي يحدد العقوبات والتدابير التي يجب توقيعها في كل حالة تتحقق فيها مخالفة القانون والتي هي موضوع دراسة علم العقاب

* **أما علاقة علم العقاب بقانون الإجراءات الجزائية** : تتمثل في كون مرحلة التنفيذ التي يختص بها علم العقاب لا تتحقق الا بأثبات الرابطة العقابية وتقرير الجزاء القانوني الذي ينص عليه الحكم القضائي الفاصل في موضوع الدعوى الذي يعد سندا للتنفيذ العقابي. من ذلك يفهم آن علم العقاب يبدأ من

حيث ينتهي دور الاجراءات الجزائية بإصدار حكم جزائي يخرج الدعوى من اختصاص الهيئة القضائية (المحكمة).

من خلال ما تقدم نخلص إلى أن القانون الجنائي يمد علم العقاب بمادة بحثه، اذ يعتمد الباحث في علم العقاب على النصوص الجزائية في الدول المختلفة ويقارن بينهما، وبذلك يساهم علم العقاب في تطوير القانون الجنائي لأنه يعتمد على المقارنة بين النظم الجزائية المختلفة ويرشد المشرع الجنائي الى أنجع الوسائل في تنفيذ الجزاءات الجنائية .

حيث ما يضعه من قواعد تحدد النحو الذي يتعين أن تنفذ وفقا له العقوبات والتدابير الاحترازية يتضمن في ذاته كشفا عن عيوب في القانون القائم (النافذ) وتوجيها الى سبل اصلاحها ويعني ذلك أن علم العقاب يرسم للقانون الجنائي معالم طريق التطور الذي ينبغي له أن يسلكه.

ب-علاقة علم العقاب بعلم الاجرام: أن علم الاجرام يدرس الجريمة كظاهرة فردية واجتماعية بقصد اكتشاف مختلف العوامل التي تدفع الفرد الى السلوك الاجرامي. أما علم العقاب يدرس أساليب مكافحة الجريمة ومعاملة الجناة حتى يحقق المجتمع عودة التأليف الاجتماعي للمذنب.

ومن هنا فأن لكل من العلمين طابعه الخاص، فعلم العقاب يتميز بطابع معياري على النحو الذي تقدم بيانه. بينما علم الاجرام ذا طابع وصفي غالب باعتباره يتناول الظاهرة الجرمية بالتحليل لكي يكشف عن الأسباب الدافعة اليها، وان كان يتضمن جانبا معياريا في شقه الذي يرسم فيه الاسلوب الذي ينبغي ان تكافح وفقا له هذه الاسباب.

وعلى الرغم من هذا الاختلاف فأن هناك علاقة وثيقة بين علمي الاجرام والعقاب تتمثل في أن موضوعهما هو دراسة الجريمة كما يتبعان منهجا واحدا في البحث، لهذا يبحث كثير من المختصين علم العقاب ضمن موضوعات علم الاجرام، لأن علم العقاب لا يمكن أن يؤدي وظيفته في توقيع الجزاء الا على ضوء الدراسات التي يقدمها له علم الاجرام.

اذا فعلم الاجرام يصلح أن يكون مدخلا إلى علم العقاب، وأن علم العقاب مكمل لعلم الاجرام، لأنه بدونه لا يمكن معرفة شخصية المجرم وتحديد مدى الخطورة الاجرامية الكامنة فيه حتى يتسلى تعيين نوع المعاملة العقابية التي سيعامل بها المحكوم عليه من أجل تحديد هدف العقوبة في المنع الخاص وبهذا فان علم العقاب يهتم بتفسير علم الاجرام العوامل الجريمة وما يتوصل إلى نتائج لغرض أنسب وأصلح النظم والأساليب في تحديد وتنفيذ العقوبات والتدابير بما يحقق الغرض الذي تهدف اليه السياسة العقابية.